



دولة فلسطين
السلطة الوطنية
وزارة التجارة والصناعة

وزارة التجارة والصناعة

مرار

وزير التجارة والصناعة

رسم ٢٨٥ لسنة ٢٠٠٦

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي
وعلى القانون ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها وتعديلاته .
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجودة
الإنتاج.

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم وزارة التجارة الخارجية والصناعة .
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل مسمى الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي
وجودة الإنتاج ليكون مسماها "الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة " على أن تتبع
وزير التجارة الخارجية والصناعة .

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم وزارة التجارة والصناعة
وعلى القرار الوزاري رقم ١٧٩ لسنة ١٩٩٦ فى شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية المصرية.
وعلى القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٩٦ .
وعلى القرار الوزاري رقم ١٨١ لسنة ١٩٩٦ .
وعلى القرار الوزاري رقم ٢٣٢ لسنة ٢٠٠٥ .
وعلى القرار الوزاري رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٠٥ .
وعلى القرار الوزاري رقم ٥١٥ لسنة ٢٠٠٥ .
وعلى اجتماع مجلس إدارة الهيئة رقم ٢٧٩ بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٢ .

٢٤٨
٢٠٦ ع ٢٦
ملا

ق ر ر

مادة أولى : يلتزم المنتجون والمستوردون للسلع والمنتجات الغذائية بما جاء بالمواصفة
القياسية المصرية رقم (٢٠٠٦/٢٦١٣ ج ١ ، ج ٢) الخاصة " فترات
صلاحية المنتجات الغذائية " والتي صدرت في جزئين :

الجزء الاول : الاشتراطات العامة

الجزء الثاني : فترات الصلاحية

كما يلتزم المنتجون والمستوردون بكتابة فترات الصلاحية الواردة بالمواصفة المشار إليها عناية
طبقاً لما جاء بهذين الجزئين .

٢٢٠

٢٢٠ ع ٢٦



دولة فلسطين

وزارة التجارة والصناعة

الوزير

مادة ثانية: توافقا مع المعايير الدولية ومع التطور في التكنولوجيات المستخدمة في الإنتاج بما يحافظ على

سلامة المنتج خلال فترة صلاحية واتباعاً للأسس العلمية في تقدير فترات الصلاحية يلتزم المنتجون والمستوردون بكتابة فترات الصلاحية على عبوات المنتجات الغذائية غير الواردة بالمواصفة القياسية ٢٦١٣ جـ ٢/٢٠٠٦ (الجزء الثاني : فترات الصلاحية) بمعرفة المنتج للسلعة وعلى مسنوليته لضمان الحفاظ على سلامة المنتج للاستهلاك الأدمى خلال فترة الصلاحية المحددة تحت ظروف التعبئة والنقل والتخزين مع إلتزامه بتقديم دراسات ثبات علمية فى حالة طلب الهيئة مبررات لمدة الصلاحية المحددة بمعرفته مع تحمله لما يترتب على ذلك من مسؤوليات فى حالة عدم قبول هذه المبررات .

مادة ثالثة: تكون المدة المتبقية للتصريح بدخول المنتجات الغذائية المعده للإستهلاك المباشر إلى الأسواق المصرية على النحو التالى :

- ٣ شهور على الأقل لمدة الصلاحية اكثر من ٦ شهور .
- شهر على الأقل لمدة الصلاحية من ٣ شهور إلى ٦ شهور
- أسبوع على الأقل لمدة الصلاحية أقل من ٣ شهور
- ٣ أيام على الأقل لمدة الصلاحية حتى ١٠ أيام

مادة رابعة: تلغى المواصفة القياسية المصرية ٢٦١٣ / ٢٠٠٢ بجميع أجزائها والتي تخضع

لاحكام القرار الوزاري رقم ١٧٩ / ١٩٩٦ كما يلغى كل ما يتعارض مع المواصفة القياسية المصرية رقم ٢٦١٣ / ٢٠٠٦ جـ ١ ، جـ ٢ . مع إعتبار فترات الصلاحية الواردة بأى من مواصفات المنتجات الغذائية غير الواردة بالجزء الثانى من المواصفة ٢٦١٣ من المراجع الاسترشادية لتقدير فترات الصلاحية

مادة خامسة: يمنح المنتجون والمستوردون مهلة قدرها ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار

للتوافق مع بنوده .

مادة سادسة: ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير التجارة والصناعة

م/ رشيد محمد رشيد

